المخاطر والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلاميّة ومقترحات التطوير

د. عبد الغني العمومري
المغرب

تعاني المصارف الإسلامية من مجموعة من المخاطر والصعوبات التي تقف عائقا أمام قيامها بدورها الاستثماري والتنموي، وفيما يلي جملة من هذه المخاطر مع بعض مقترحات التطوير.

المخاطر والصعوبات

أولا: المخاطر

أظهرت نتائج الاستبيان الذي قام به اتحاد هيئات الأوراق العربية الإسلامية بخصوص المخاطر التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي، إلى أن أهم هذه المخاطر، يرتبط بالامتثال للشريعة الإسلامية، حيث تبين بأن ستة دول أعضاء فيه تعتقد بأن موضوع الامتثال يُشكل أحد أهم المخاطر التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي، وذلك كما هو الحال في كل من الأردن والإمارات وتونس وفلسطين ومصر والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر السيولة تعتبر من المخاطر الهامة لدى كل من الأردن وتونس وسلطنة عمان وفلسطين والكويت والمغرب. وتعتبر المخاطر التشغيلية والتنظيمية من المخاطر الهامة في كل من الإمارات وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب. أما في قطر، فإن المخاطر التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي، تتمثل بذات المخاطر التي تواجه أنماط التمويل التقليدية. وفي المقابل يتعرض قطاع التمويل الإسلامي في الأردن للمخاطر التشغيلية والتنظيمية إضافة إلى المخاطر التي تواجه أنماط التمويل التقليدية.

ويبين الجدول التالي المخاطر التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي حسب الدول الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية[1].

ثانيا: الصعوبات

تشير نتائج المسح الذي أعدته الأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بخصوص أبرز الصعوبات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء فيه، إلى أن أهم هذه الصعوبات كانت تتمحور في:

[1]- أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، الأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، دبي، ديسمبر 2015م، ص38.

- عدم توفر إطار وبيئة تشريعية واضحة كما هو الحال في أربعة من الدول الأعضاء بالاتحاد مثل الإمارات وفلسطين والكويت ومصر.
- عدم اكتمال الأطر التنظيمية والإدارية اللازمة، في كل من تونس وفلسطين ولبنان.
- عدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة، يُمثل أهم الصعوبات التي تواجه أسواق رأس المال العربية، كما هو الحال في سبعة من الدول الأعضاء بالاتحاد، وهي: الأردن والإمارات وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان.
- وجود منافسة كبيرة من مراكز مالية ودولية متطورة، فقد تبين بأنها تمثل صعوبة في كل من الأردن وتونس ومصر ولبنان. أما في المغرب فإن وجود الطلب على أدوات التمويل الإسلامي من أهم الصعوبات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي[1].

ويبين الجدول التالي أبرز الصعوبات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية[2].

أبرز الصعوبات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية:

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة، هناك صعوبات أخرى تواجهها المصارف الإسلامية، وهي:

أ- **الالتزام باللوائح والسياسات المنظمة للنشاط المصرفي**: ومثال ذلك، الاحتياطي النقدي، حيث يُلزم البنك المركزي المصارف الإسلامية بنسبة احتياطي لديه. إلا أن هناك اختلافا بين المصارف التقليدية والبنوك الإسلامية:

- فالمصارف التقليدية تقوم بتوليد نقود الودائع، من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها بصفة مستمرة، وتكتسب الفوائد من ورائها.
- أما المصارف الإسلامية فإن الوضع مختلف، لأنها من المفترض أن تأخذ من العملاء أموالا على سبيل توظيفها بالمشاركة والمضاربة، فهي لا تقرض. وإذا أقرضت، فإنما استثناء، ودون عائد مقابل. وبالتالي عدم قدرتها على توليد الودائع مثل المصارف التقليدية.

---

[1]- أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، مرجع سابق، ص 38-39.
[2]- نفسه.

ب- عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية: إذ لابد من استقلالية هيئة الرقابة الشرعية تحت إشراف لجنة من المودعين، حتى لا يتم الضغط عليهم من قبل إدارة المصرف لتغيير ملاحظتهم على أداء المصارف الإسلامية[1].

ج- مشكلة تخصيص الموارد: فإذا كانت وظيفة وآلية تعبئة المدخرات تمثل أهم وظائف البنوك الإسلامية، فإن توجيه المدخرات بعد حشدها وتجميعها لأكثر الاستثمارات إنتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للأبناك الإسلامية. فدور البنك الإسلامي لا يقف عند مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات العجز، وهو ما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي حينما تملك وحدات العجز فرصا استثمارية أفضل من وحدات الفائض.

ففي الواقع العملي، يملك كل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي مدخرات فائضة عن الحاجة، والاستثمار الآني فيهما ذو إنتاجية حدية متدنية، ويمكن للوسطاء الماليين أن يساهموا في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية، وإتاحتها لوحدات العجز من قطاعي الأعمال والعائلي المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدات رأس المال، ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال[2].

إلا أن هذا التخصيص يواجه العديد من الصعوبات بسبب الودائع القصيرة الأجل، مما يجعل الاستثمارات التنموية الكبيرة تغيب في مخطط البنوك الإسلامية[3].

د- الدور التنموي الغائب

تؤكد المصارف الإسلامية دائما في خطابها أنها تتميز عن المصارف التقليدية بأنها مؤسسات تنموية تهدف إلى دعم الطاقات الإنتاجية في المجتمعات الإسلامية عن طريق الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ولكنها تعرضت لنقد شديد، لأنها فشلت في تحقيق هذا الهدف. وقد تبين:

- أن معظم استثمارات المصارف الإسلامية تتركز في الاستثمارات قصيرة الأجل، مثل المرابحة.
- كما أن مساهمة المصارف الإسلامية في المشاريع يشكل جانبًا محدودًا من إجمالي الاستثمارات.

---

[1]- الصكوك المالية الإسلامية الأزمة – المخرج، سامي يوسف كمال محمد، دار الفكر العربي، ط1، 1431هـ/2010م، ص 24.

[2]- الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005م، إبراهيم بن صالح العمر، (ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، خلال الفترة 16-18 جمادى الأولى، 1428هـ / 2-4 يونيو 2008م، بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض)، ص 9.

[3]- المصارف الإسلامية أداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث لعيسي نبوية وخلوط عواطف، (منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 46، جمادى الأولى 1437هـ/ مارس 2016م)، ص 111.

وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يمثل متوسطات الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع التمويل الممنوح لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث يمكن ملاحظة أن التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة لا يشكلان سوى ٣٪ من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي طوال الفترة ١٩٩٩–٢٠١٠م.

معدل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) لمعاملات المصارف الإسلامية في الأردن للفترة (١٩٩٩–٢٠١٠م)[١]:

المؤشر	JIB	IIAB	IB
التمويل بالمرابحة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك)	%89.79	%84.50	%87.92
حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمرابحة	%66.01	%33.99	%100
التمويل بالإجارة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك)	%7.80	%10.69	%8.82
حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالإجارة	%57.14	%42.86	%100
التمويل بالمشاركة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك)	%2.41	%0.13	%1.61
حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمشاركة	%97.07	%2.93	%100
التمويل بالمضاربة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك)	%0.001	%3.83	%1.35
حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمضاربة	%0.07	%99.93	%100
التمويل بالاستصناع (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك)	%0.00	%0.85	%0.30
حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالاستصناع	%0.00	%100.	%101.

ه– التنمية القروية

لا زالت المصارف الإسلامية بعيدة عن الاهتمام بالتنمية القروية التي تعتبر جوهر التنمية الوطنية ودعامتها الأساسية، حيث يبين الجدول التالي نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في الدول العربية[٢].

[١]- فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية، (ورقة بحثية لسفيان عيسى حريز، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة – دولة قطر، 19-21 ديسمبر 2011م)، ص 10.

[٢]- الفقر الريفي في الوطن العربي، ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، (رائد فايز حتر وصلاح عبد القادر، إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009م)، ص 5.

البلد	إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		فقراء الريف		(٪) من إجمالي الفقراء
	العدد بالمليون نسمة	(٪) من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	(٪) من إجمالي السكان الريفيين	
الأردن	6.0	2.14	16.0	12	27
تونس	6.0	0.6	2.0	6	33
الجزائر	0.7	0.23	7.3	30	53
السودان	4.26	0.85	6.17	87	67
سوريا	4.4	0.27	4.3	45	77
فلسطين	9.0	0.32	6.0	55	67
لبنان	2.0	1.6	05.0	12	25
مصر	0.18	5.26	8.10	29	60
المغرب	7.5	0.19	6.3	27	64
اليمن	9.6	0.38	7.5	41	83
الإجمالي	6.78	1.35	1.52	6.44	3.66

ويتضح من خلال الجدول الأخير أنه يمكن تصنيف الدول العربية طبقاً لكثافة الفقر الريفي إلى ثلاث مستويات هي:

- المستوى الأول: يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن ٣٣.٣٪ وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس.
- المستوى الثاني: يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين ٣٣.٣٪ – ٦٦.٦٪ وهي: الجزائر ومصر والمغرب.
- المستوى الثالث: يضم مجموعة الدول التي تزيد بها نسبة فقراء الريف / مجموع الفقراء عن ٦٦.٦٪ وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين[١].

[١]- الفقر الريفي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 6.

مقترحات لتطوير العمل المصرفي الإسلامي من أجل المساهمة في التنمية

أولا: التنمية القروية

يقترح أحمد بن صالح بن جمعان الغامدي بعض الأساليب الإجرائية لتطوير عمل المصارف الإسلامية من أجل المساهمة في التنمية القروية، منها:

- نشر الوعي المصرفي بين سكان القرى وإحداث أوعية ادخارية تتلاءم مع هذه الفئة من المجتمع وتوسيع الانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية، إذ يلاحظ تركز العديد منها في العواصم والمدن الكبرى وابتعادها عن المدن الصغرى والأرياف.
- تشجيع المرأة على فتح حسابات مصرفية، وكذا الحصول على التمويل، إذ الغالبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية في القرى تقوم بها النساء.
- تمويل أنشطة اقتصادية قروية مثل المقاولات والتعاونيات الصغيرة عن طريق صيغ التمويل التي تتعامل بها.
- تنمية القطاع الزراعي، وذلك ب: تمويل استصلاح الأراضي، وتشجيع وتنمية الزراعات القوتية، لما لها من أهمية استراتيجية، ودعم الصناعات الزراعية، وتحديث وسائل الزراعة والري، وتوفير المستلزمات الزراعية للفلاحين، ودعم التسويق الزراعي ودعم الإنتاج الحيواني، ودعم البحث العلمي في المجال الزراعي والحيواني لمواجهة المشكلات الزراعية والآفات وأمراض الثروة الحيوانية[1].

ثانيا: تطوير العمل المصرفي

عبرت دول أعضاء اتحاد المصارف العربية عن متطلبات لتطوير قطاع التمويل الإسلامي، أظهرتها نتائج استبيان قام به اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهذه المتطلبات هي:

- ضرورة توحيد المعايير، وخلق إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، والتواصل بين مؤسسات التمويل الإسلامي إقليمياً ودولياً.
- تدريب الكوادر المؤهلة والخبيرة في القطاع، وذلك كما هو الحال في كل من الإمارات وتونس وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب ولبنان.

---

[1]- الجمعيات التعاونية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مع التطبيق على الجمعيات التعاونية في مصر والمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه، إعداد الطالب: أحمد بن صالح بن جمعان الغامدي، تحت إشراف الدكتور: أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد الحي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، 1420هـ/0200م) ص 400.

- تحسين مؤسسات التمويل الإسلامي، فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطوير البنية التحتية الإلكترونية[1].

المصادر والمراجع

١. أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، الأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، دبي، ديسمبر ٢٠١٥م.

٢. الصكوك المالية الإسلامية الأزمة – المخرج، سامي يوسف كمال محمد، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣. الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠٠٥م، إبراهيم بن صالح العمر، (ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، خلال الفترة ١٦–١٨ جمادى الأولى، ١٤٢٨هـ /٢–٤ يونيو ٢٠٠٨م، بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض).

٤. المصارف الإسلامية أداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث لعيسي نبوية وخلوط عواطف، (منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد ٤٦، جمادى الأولى ١٤٣٧هـ/ مارس ٢٠١٦م).

٥. فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية، (ورقة بحثية لسفيان عيسى حريز، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة – دولة قطر، ١٩–٢١ ديسمبر ٢٠١١م).

٦. الفقر الريفي في الوطن العربي، ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، (رائد فايز حتر وصلاح عبد القادر، إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ٢٠٠٩م).

٧. الجمعيات التعاونية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مع التطبيق على الجمعيات التعاونية في مصر والمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه، إعداد الطالب: أحمد بن صالح بن جمعان الغامدي، تحت إشراف الدكتور: أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد الحي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

٨. التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، (رسالة ماجستير، إعداد الطالب: عبد سعيد عبد إسماعيل، تحت إشراف الدكتور: حسين خلف الجبوري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع الاقتصاد الإسلامي).

[1]- أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، مرجع سابق، ص 41.